تقييم منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم (دراسة في الأساس النظري والمنهجي)

الدكتور ممدوح الدبس*

الملخّص

تعدُّ دراسة العوامل المؤثرة في جغرافية الخدمات السكانية وتقييمها من حيث الحاجة إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني أحد الاتجاهات الرئيسة في الدراسات الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية، ومن دونها لا تكتمل الدراسة الجغرافية لأي من الظواهر الجغرافية الخدمية.

تختلف العوامل البشرية في أنواعها وقوة تأثيرها باختلاف هدف الدراسة واتجاهه، فهناك عوامل تؤثر في إنتاج الخدمات واستهلاكها، وأخرى تؤثر في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات، وأخيرة تؤثر في توطن الخدمات وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم.

تشكل العوامل البشرية منظومة متكاملة تتألف من عناصر تتفاعل فيما بينها لتحديد واقع الخدمات ومستقبلها في المكان، وتشكل في الوقت ذاته جزءاً من منظومة أكبر تشمل العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية جميعها.

* قسم الجغرافية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

تتضمن منظومة العوامل البشرية، حجم السكان وحركتهم وبناهم وأنماطهم ومستوى معيشتهم وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والثقافي، وأحجام مراكزهم العمرانية وكثافتها وبنيتها ووظائفها، ومستوى التقدم العلمي والتقاني للمجتمع، هذا فضلاً عن الإدارة، والسياسة الحكومية في مجال الخدمات، والأمن والاستقرار السياسي وأخيراً الوضع البيئي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إظهار العوامل البشرية المؤثرة في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتصنيفها وتقييمها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم، وعدّ هذه العوامل عناصر متفاعلة في منظومة متكاملة تعطي المكان شخصيته الخدمية، وهذا يساعد على فهم الواقع الراهن لقطاع الخدمات السكانية وآفاق تطويره المستقبلي في المراكز العمرانية والأقاليم.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في ندرة الدراسات الشاملة والمتكاملة لمنظومة الظروف والعوامل البشرية المؤثرة في قطاع الخدمات السكانية، من حيث حاجة السكان إلى هذه الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم. فالدراسة الجغرافية العلمية القائمة على التحليل والتقييم وإظهار قوة التأثير في جغرافية الخدمات يجب أن تحتل مكانة مميزة في هذا الفرع الجديد من فروع الجغرافية، لأنها تشكل مجالاً مهماً من مجالات الدراسة في جغرافية الخدمات، وتقوي الطابع الجغرافي للدراسة.

أهداف الدراسة:

- إظهار العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني.
- دراسة العوامل البشرية كمنظومة متكاملة تتألف من عناصر متفاعلة فيما بينها تعطي المكان شخصيته الخدمية الراهنة والمستقبلية .
- تقييم منظومة العوامل البشرية، مع إظهار درجة القوة لأثر كل عامل على حدة في جغرافية الخدمات السكانية؛ من حيث احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني.
- إبراز التباين المكاني لأثر كل عامل في الظواهر الجغرافية الخدمية المدروسة.
- **مناهج الدراسة**: اعتمدت الدراسة على مجموعة متكاملة من المناهج العلمية هي:

- **منهج التحليل المكاني**: الذي يعكس بصورة واضحة انتشار الخدمة وتوزعها في الأمكنة، والتباين المكاني في مستوى تطورها ومدى كفايتها وتنظيمها المكاني من خلال ظروف المكان.
- **منهج التحليل العاملي**: اعتُمِدَ على هذا المنهج في إظهار وتحليل أثر كل عامل في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكهم لها وتنظيمها المكاني، وتقييم هذا الأثر وإظهار درجة قوته في حيز جغرافي معين.
- **منهج النظم(المنظومات)** : وهو منهج فعال في التعامل مع الخدمات والعوامل المؤثرة فيها من حيث الحاجة والاستهلاك والتنظيم المكاني، بوصفها منظومة تتألف من مجموعة عناصر، إذْ يشكِّل كل عامل عنصراً مهماً في هذه المنظومة، وتتفاعل هذه العناصر(العوامل) فيما بينها في رسم الشخصية الخدمية للمراكز العمرانية والأقاليم.
- **مدخل للدراسة**: تعدُّ دراسة وتقييم العوامل المؤثرة في توزع وتطور ظاهرة جغرافية معينة طبيعية كانت أم بشرية واقتصادية من القضايا المهمة في الدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها ومنها جغرافية الخدمات، كما تعدُّ في الوقت ذاته إحدى مهام الجغرافي، فدراسة العوامل المحلية وإظهار أثرها في الظاهرة الجغرافية المدروسة في مكان ما إقليماً كان أم مركزاً عمرانياً يعطي هذه الدراسة الصبغة الجغرافية، وهذا ما تؤكده معظم التعاريف لعلم الجغرافية بفروعه كافة إن لم نقل كلّها ومنها جغرافية الخدمات، إذْ تشكل هذه القضية واحداً من الاتجاهات الرئيسة للدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية، ويظهر ذلك واضحاً وجلياً في تحديد الباحثين الروس (إلكسييف، كوفاليف، تكاتشينكو) لميدان جغرافية الخدمات وموضوعها، من خلال تعريفهم لجغرافية الخدمات بأنها:" فرع خاص ومميز من فروع الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية يدعو إلى دراسة التباينات المكانية في حجم الاحتياجات إلى الخدمات وفي درجة تأمين هذه الاحتياجات، وفي

خصوصيات استهلاك السكان للخدمات، وأيضاً دراسة قضايا التنظيم المكاني لقطاع الخدمات ومشكلاته، في ظل التباين والتنوع في الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والأشكال العمرانية"[1].

يحتوي هذا التعريف في مضمونه أربعة اتجاهات للدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية.

يقوم **الاتجاه الأول**- بدراسة احتياجات السكان إلى الخدمات (أي الطلب عليها)، ويهتم **الاتجاه الثاني** بدراسة- استهلاك السكان للخدمات وتقييم المستوى الفعلي أو الحقيقي لهذه الخدمات، وهناك عدة مؤشرات لقياس هذا المستوى تستخدم على نطاق واسع في جغرافية الخدمات.

ويدرس **الاتجاه الثالث**- التنظيم المكاني لقطاع الخدمات السكانية الذي يتضمن التوزع الجغرافي للمنظومات والبنى المكانية الخدمية، وإدارتها والارتباطات بينها (الإدارية والتقنية، والاستهلاكية) في مدة زمنية معينة وعلى مساحة محددة.

ويرى آلايف أن الجغرافية البشرية(الاقتصادية والاجتماعية) هي علم عن خصائص وقوانين التنظيم المكاني لحياة المجتمع[2].

يتصف مفهوم التنظيم المكاني بالازدواجية، فهو من جهة يثبت الحالة الراهنة ويسجلها، ومن جهة أخرى يتضمن في ذاته عمليات التطور والتغير (التنظيم كعملية متطورة). ومن المهم هنا دراسة التوطن المكاني لفروع الخدمات ومنشآتها والعوامل المؤثرة في هذا التوطن[3].

---

1 الكسييف.أ.ي، كوفاليف .س.أ، تكاتشينكو.أ.أ،جغرافية قطاع الخدمات- المناهج والمفاهيم الأساسية، تفير، 1991م، ص23.

2 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، منشورات جامعة تشرين 2005-2006م ص404

3 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق، 2005-2006م ،ص182.

يتم التغيير في التنظيم المكاني لقطاع الخدمات من خلال التغير في قطاع الخدمات ذاته، وكذلك التغير في جذب السكان[1]. ويرى كوفاليف أن دراسة التنظيم المكاني وكذلك التباينات المكانية في احتياجات السكان إلى الخدمات، وتلبية هذه الاحتياجات- أي التباين في مستوى الخدمات، تشّل الاتجاهات الأساسية في جغرافية الخدمات[2].

أمَّا الاتجاه الرابع- فيهتم بدراسة جملة الظروف وتقييمها والعوامل المحلية وخصوصياتها، المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم، ويشكل هذا الاتجاه موضوع دراستنا.

تُشكِّل الدراسة العلمية المعمّقة للعوامل، القائمة على التحليل والتعليل والربط والتقييم وإظهار أثر كل عامل في توزع الظاهرة المدروسة وتطورها هدفاً رئيساً ومحورياً من أهداف أي دراسة جغرافية مهما كان نوعها وطبيعتها. فمثلاً إن وصف الحالة الراهنة لقطاع الخدمات وتقييمها (إنتاجاً وحاجة واستهلاكاً)، وكذلك توزع فروعه ومنشآته في المكان مع الأخذ بالحسبان ظروف هذا المكان(الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والعمرانية وغيرها) هي قبل كل شيء مهمة الجغرافي، فاهتمام الجغرافي بالخدمات هو عامل مهم في فاعلية هذه الخدمات وجدواها.

وفي مجال الدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية، نجد أن العوامل البشرية للمكان (قرية، مدينة، إقليم، بلد) تؤثر في مستوى إنتاج السكان للخدمات واستهلاكهم لها واحتياجاتهم إليها، وفي تنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم على اختلاف أنواعها وأحجامها.

1 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، مرجع سابق. ص.ص423-424.
2 المرجع السابق ، ص404.

إن دراسة العوامل البشرية المؤثرة في جغرافية الخدمات وتقييمها هي بمنزلة قاعدة علمية راسخة في تحديد أهمية قطاع الخدمات السكانية في حياة المجتمع وفي الإنتاج الاقتصادي أيضاً، وهذا يعني تحديد الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع الخدمات السكانية.

تشكّل مجموعة العوامل هذه منظومة متكاملة تتألف من عناصر عديدة، إذْ يشكل كل عامل عنصراً من عناصر هذه المجموعة، وتتفاعل هذه العناصر فيما بينها محددة شكل ونوع ومستوى الحاجة والاستهلاك والتنظيم المكاني للخدمات السكانية في المراكز العمرانية والأقاليم.

تختلف قوة تأثير العوامل البشرية باختلاف هدف الدراسة واتجاهها في جغرافية الخدمات، فهناك عوامل تؤثر في إنتاج الخدمات واستهلاكها، وأخرى في احتياجات السكان إلى هذه الخدمات، وهناك أيضاً عوامل تؤثر في توطن الخدمات وتنظيمها المكاني، وهناك تداخل كبير بين هذه العوامل يظهر جلياً في تنوع الموضوعات والاتجاهات والأهداف والمستويات المكانية للدراسة في جغرافية الخدمات.

أولاً- العوامل البشرية المؤثرة في مستوى استهلاك السكان للخدمات، ويمكن حصرها بالآتي:

1- حجم إنتاج السلع الاستهلاكية المختلفة كماً ونوعاً.
2- عدد السكان الذين تقدّم لهم الخدمة وتراكيبهم (بناهم).
3- مستوى دخل – أو معيشة السكان(فعندما تتعاظم الدخول تتجه فوائضها إلى قطاع الخدمات).
4- نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان.
5- مدى ارتفاع أسعار الخدمات أو انخفاضها.
6- مستويات السكان العلمية والمعرفية، وكذلك مستوى التقدم العلمي والتقاني للمجتمع.

7- العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم[1].

8- تؤثر في النشاط الاستهلاكي الخدمي للسكان أيضاً السياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية.

ثانياً- العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات، وتتمثل في :

- حجم السكان ومعدلات نموهم.
- تراكيب السكان(بناهم) العمرية والنوعية والعائلية والاجتماعية والمهنية والتعليمية والدينية والقومية والعرقية.
- حركة السكان(الطبيعية والاجتماعية والمكانية أو الميكانيكية).
- أنماط السكان (حضر، ريفيون، بدو).
- حجم مداخيل السكان وتركيبها.
- طابع العمران في المكان.
- إمكانية بلوغ الخدمة أو الحصول عليها.
- التقدم العلمي والتقني للمجتمع.
- السياسة الحكومية[2].

ثالثاً- العوامل المؤثرة في توطن الخدمات داخل المراكز العمرانية:

تتمثل هذه العوامل في : مرونة الخدمة وخصائصها ومقوماتها وخصائص زبائنها[3]، فضلاً عن حجم المركز العمراني ذاته، إذ تندر الخدمات في المراكز العمرانية الصغرى في حين تكثر في المراكز الأكبر حجماً وتتجه نحو الاكتمال في المراكز

1 فتحي محمد إمصيلحي، جغرافية الخدمات- الإطار النظري وتجارب عربية ط1، جامعة المنوفية، مصر2001م، ص27

2 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص.ص145-152.

3 فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات- الإطار النظري وتجارب عربية، مرجع سابق ص37 .

العمرانية الأكبر ولاسيّما العواصم. يمكن الإشارة هنا إلى أن كل مركز عمراني مهما كان حجمه هو مركز خدمي بطبيعة الحال.

رابعاً- العوامل البشرية المؤثرة في التنظيم المكاني لقطاع الخدمات السكانية في المراكز العمرانية الريفية، ويمكن حصرها بالآتي:

- أنماط العمران، وتوزع المراكز العمرانية وكثافتها وأحجامها وقرب القرى من المدن، ونشير هنا إلى الدور الحاسم لنمط العمران في تحديد التنظيم المكاني المناسب والملائم لإقليم ريفي معين.
- الخصوصيات الديموغرافية للسكان، وخارطة توزعهم الجغرافي[1].

خامساً- العوامل المؤثرة في زيادة وقت الفراغ عند السكان وفي استغلالهم لهذا الوقت، وهي:

- مستوى تطور فروع الخدمات السكانية.
- نمو حجم الخدمات المقدمة للسكان والتحسن التدريجي لنوعيتها.
- التجهيزات والأدوات التقنية المستخدمة في الأعمال المنزلية .
- نمو الاحتياجات المادية للسكان، وكذلك نمو الطلب على الراحة والرفاهية.
- التركيب العائلي للسكان وأنماطهم(حضر، ريفيون، بدو).
- مساحة المسكن وما تتطلبه من ترتيب وتنظيف.
- مدى دخول المكننة والأتمتة في حياة المجتمع ونشاطاته.
- مدى امتلاك السكان للحاجات والتجهيزات ذات الاستخدام الطويل الأمد (مثل الأثاث المنزلي، والحلي، والسيارة، والألبسة الجاهزة، والأمتعة الشخصية التي تتطلب عناية واهتماماً وإصلاحاً)[2].

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص.ص206- 207 .

2 المرجع السابق نفسه ص.ص106-107 .

- عدد ساعات العمل اليومية والأسبوعية الضرورية لتأمين حاجات السكان بما في ذلك لمن يعملون بأجر.

يتضح من العوامل التي ذكرناها أنها تختلف في تأثيرها باختلاف موضوع الدراسة والهدف منها، كما تتباين قوة تأثيرها بحسب نوع الدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية(هل هي دراسة لفرع خدمي واحد أم لفرعين أم لكامل طاقم فروع الخدمات السكانية في المكان)؟ وأيضاً بحسب المستوى المكاني للدراسة (هل هو إقليم، محافظة، مدينة، قرية، أجزاء من إقليم أو مدينة... الخ): فمراعاة النواحي البشرية لسكان المدينة أو زوارها عند توزيع الخدمات وتوفيرها كماً ونوعاً وتنوعاً، أمر في غاية الأهمية، وإلا فستظهر مشكلات خدمية كثيرة، وبعضها عصيٌّ على الحل، لأن الخدمات السكانية تهدف في النهاية إلى تحسين شروط حياة السكان ونوعيتها في مراكزهم العمرانية وأقاليمهم، ولابدَّ لها أن تراعي خصوصيات السكان وحاجاتهم الفعلية بحسب المكان والزمان[1].

إن الدراسة العلمية المتكاملة لجغرافية قطاع الخدمات السكانية بفروعه كلّها، تستدعي عمل لوحة شاملة للعوامل البشرية للمكان المدروس (إقليماً كان أم مركزاً عمرانياً)، مع تقييم هذه الظروف ودرجة تأثيرها في جغرافية الخدمات (من حيث احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني)، ومن المهم هنا تسليط الضوء على أثر العوامل البشرية في الظاهرة الخدمية المدروسة.

يجب على الباحث في أثناء الدراسة العلمية القائمة على التحليل والتفسير وربط السبب بالنتيجة، للظروف المحلية البشرية للمكان وأثرها في جغرافية الخدمات من حيث الحاجة والاستهلاك والتنظيم المكاني في هذا المكان، مراعاة الأمور الآتية:

1 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق 2005- 2006 م ص.ص325-326.

1- **طبيعة الفرع الخدمي المدروس وخصوصيته**: يشتمل قطاع الخدمات السكانية على 13 فرعاً خدمياً تشكل مجالاً وميداناً للدراسة في جغرافية الخدمات السكانية، وهي(خدمات السكن والمرافق، وتجارة التجزئة أي المفرَّق، وخدمات التغذية العامة- أي محلات تقديم الطعام والشراب للعامة، والخدمات المعيشية العامة والشخصية، وخدمات التربية والتعليم المدرسي العام وما قبله، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات السياحية والترويحية، وخدمات الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، والخدمات الثقافية والروحية والرياضية، وخدمات حماية حياة وممتلكات وحقوق المواطنين، وخدمات الاتصالات في جزئها الخادم للسكان، والخدمات المالية- المصرفية والضمان الاجتماعي، وخدمات نقل الركاب[1]. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الفروع فرعاً خدمياً آخرَ هو خدمات الإدارة والبلديات أو الحكومات الالكترونية.

إن لكل فرع من فروع الخدمات السكانية هذه خصوصيته وعناصره، وارتباطاته بين عناصره وبينه وبين الفروع الخدمية الأخرى، وكذلك منشآته الخدمية التي تميّزه عن غيره من الفروع، وهذه أمور بالغة الأهمية عند تقييم أثر الظروف البشرية المحلية في تباين احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في منطقة معينة (إقليماً كان أم مركزاً عمرانياً). يضاف إلى ما تقدّم مرونة الخدمة وكفاءتها، وتعني مرونة الخدمة القدرة على تلبية الطلب المتزايد والمستمر عليها أو المتذبذب بحسب الأيام والشهور والفصول بما يضمن توفيرها للسكان جميعاً، ودون التأثير في حصة السكان الأصليين، أي القدرة على مواجهة التغيرات المتوقعة في الطلب عليها ولاسيّما الارتفاع الحاد أحياناً، أمَّا كفاءة الخدمة فتعني توفير الخدمة لكل

1 الكسييف. أ. ي، كوفاليف. س.أ، تكاتشينكو.أ.أ، جغرافية الخدمات- المناهج والمفاهيم الأساسية، مرجع سابق ص4-20 .

شخص وفق المواصفات والمعايير ودون مشكلات تذكر[1]. فمثلاً إن قصور تقنيات التعليم وعدم كفاءة المعلِّم ورداءة المنهج يؤثر في كفاءة خدمات التعليم المدرسي وتطورها وأدائها لوظيفتها، كما أن عدم كفاية الأطباء والمختبرات وغيرها من أمور يؤثر في كفاءة المنشآت الصحية وتطورها وأدائها لوظيفتها بالشكل الأمثل.

2- **مستوى الخدمات السكانية**: يؤثر هذا الأمر بشدة في تطور الطلب على الخدمات. وفي هذا الإطار يقول أحد علماء الاجتماع: إن هواة المسرح يعيشون في المسارح، أي إنَّ الطلب على الزيارات المنتظمة للمسارح تتم فقط عندما تتوافر الإمكانية لذلك والشيء نفسه بالنسبة إلى كثير من الخدمات السكانية مثل التغذية العامة والخدمات المعيشية والثقافية وغيرها[2].

3- **أنواع الدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية**: هناك ثلاثة أنواع للدراسة في جغرافية الخدمات، **أولها**- الدراسة الفرعية وتتضمن دراسة فرع خدمي واحد، **وثانيها**- الدراسة بين الفرعية، وترتبط هذه الدراسة بين الفروع الخدمية التي ترتبط مع بعضها بعضاً ارتباطاً قوياً أو التي تتشابه بوظائفها (مثل تجارة التجزئة- المفرّق والتغذية العامة)، **وثالثها**- الدراسة المركبة والشاملة لكل فروع المجمّع الخدمي في المكان، وتحتاج هذه الدراسة المركَّبة إلى الدراسات الفرعية وتستند إليها.

4- **المستويات المكانية للدراسة والبحث في جغرافية الخدمات (أي الحيِّز المكاني للدراسة)**: ويمكن حصرها عملياً في أربعة مستويات هي:

أ- على مستوى الدولة بأكملها.

---

1 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية- أسس، معايير، تقنيات، ط1، دار صفاء، عمان، 2009 ص55.

2 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، منشورات جامعة تشرين 2005-2006م ص.ص416- 417.

ب-على مستوى المحافظات أو المناطق.

ج- على مستوى جزء من المحافظة أو المنطقة أو على مستوى النواحي.

د- على مستوى محلي، أي على مستوى المراكز العمرانية الحضرية(المدن) أو أجزاء معينة منها، وكذلك على مستوى المراكز العمرانية الريفية"القرى".

يضعف أثر العوامل الطبيعية على مستوى المراكز العمرانية الحضرية أو الريفية، أو على مستوى أجزاء من المدن، ويقوى أثر العوامل البشرية والاقتصادية في التنظيم المكاني للخدمات السكانية والحاجة إليها واستهلاكها، في حين يقوى أثر العوامل جميعها في أثناء الدراسة على مستوى المحافظة أو المنطقة أو على مستوى البلد بكامله.

يجب عند دراسة أثر العوامل البشرية وتقييمها الأخذ بالحسبان الحيز الزماني للدراسة، أي المدة الزمنية التي تتناولها الدراسة، فتأثير بعض هذه العوامل وقوتها يختلف من مدةة زمنية إلى أخرى.

5- **اتجاهات الدراسة في جغرافية الخدمات**: هناك أربعة اتجاهات للدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية هي:

أ- **دراسة احتياجات السكان إلى الخدمات وتقييم المستوى الفعلي لهذه الخدمات.**

ب-دراسة التنظيم المكاني لقطاع الخدمات السكانية(للمراكز والمنظومات الخدمية المكانية) ومدى توافقها مع أعداد السكان وتلبيتها لاحتياجاتهم.

ج- دراسة النشاط الاستهلاكي الخدمي للسكان، ونشير هنا إلى أن استهلاك السكان للخدمات يرتبط بعدة عوامل أهمها: حجم السكان(أعدادهم)، وتوافر الخدمات من حيث الكم والكيف والتنوع بما يلبي حاجات السكان ورغباتهم المختلفة من الخدمات، يضاف إلى ما تقدّم المستوى المعيشي للسكان، والسياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية.

د- دراسة جملة الظروف والعوامل المؤثرة في تباين قطاع الخدمات السكانية وتقيمها، من حيث الحاجة إلى هذه الخدمات وإنتاجها واستهلاكها وأيضاً في تنظيمها المكاني.

تُشكِّل دراسة هذه الاتجاهات منفردة أو مجتمعة، هدفاً واضحاً لجغرافية الخدمات، وتتباين -إلى حد ما- العوامل البشرية المؤثرة في كل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة الأولى للدراسة الجغرافية لقطاع الخدمات السكانية.

6- **التباين في قوة تأثير كل عامل من مجمل العوامل البشرية في الظاهرة الخدمية المدروسة (وهي فرع أو فرعان أو مجمّع فروع الخدمات السكانية)**، فمثلاً عند دراسة توطن الخدمات وتوزعها الجغرافي وتطورها- أي تنظيمها المكاني، يظهر واضحاً قوة تأثير العامل الديموغرافي (السكاني) في هذا المجال أكثر من العامل الطبيعي أو الاقتصادي، ولكن هذا لا ينفي أو يبرر مطلقاً إهمال أثر هذه العوامل أو التقليل من أهميتها في توزع فروع الخدمات السكانية وتطورها.

إن موضوع الدراسة هو الخدمات السكانية، أي الخدمات التي تخدم السكان وتُحسّن من شروط حياتهم، إذْ تهدف هذه الخدمات إلى الارتقاء بحياة السكان في مكان ما، فالسكان هم غاية هذه الخدمات، فجغرافية الخدمات تسعى في النهاية إلى تحقيق التوزع الجغرافي الأمثل لمنشآت الفروع الخدمية بما يجعلها سهلة المنال من قبل السكان(مسافياً، زمنياً، دخلياً، نفسياً، حياتياً وقانونياً) ومن ثمَّ زيادة وقت الفراغ عند السكان واستغلال هذا الوقت في تنمية المواهب الثقافية والرياضية، وفي السياحة والترويح أيضاً. وقد عدَّ كارل ماركس وقت الفراغ الذي يتمتع به الناس بعد عملهم" كثروة حقيقية للمجتمع". كما تدرس جغرافية الخدمات مدى تأمين احتياجات السكان من الخدمات كماً وكيفاً بما يتناسب مع رغباتهم وأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم وإمكانات المجتمع المادية. إن التوزع الجغرافي الحكيم للمنشآت الخدمية، بما يجعل خدماتها سهلة المنال، وكذلك توفر الخدمات الكافية في كميتها والجيدة في

نوعيتها، يرفع من مستوى حياة السكان، ويحسّن شروط هذه الحياة، كما يساعد على تأمين النشاط الحياتي للسكان وتطورهم، أي التطور المتناسق والمنسجم لشخصية الإنسان جسماً وعقلاً وروحاً في آنٍ واحدٍ.

يتضح مما تقدم الأهمية الكبيرة للعامل البشري بعناصره كلّها عند الدراسة الجغرافية لفروع قطاع الخدمات السكانية في إقليم أو مركز عمراني معين مهما كبر أو صغر حجم هذا الإقليم أو المركز العمراني، إذْ يؤثر هذا العامل بقوة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم، ولذلك فمن الطبيعي أن يُولى هذا العامل أهمية كبيرة في هذا المجال.

تختلف العوامل في قوة تأثيرها باختلاف اتجاه الدراسة والهدف منها، هل هي دراسة التباينات المكانية في حجم الاحتياجات إلى الخدمات وفي درجة تأمين هذه الاحتياجات، أم خصوصيات استهلاك السكان للخدمات أم دارسة قضايا ومشكلات التنظيم المكاني لقطاع الخدمات السكانية أم غيرها من الاتجاهات والأهداف، كما تختلف قوة تأثير العوامل باختلاف عناصر الفرع الخدمي، فمثلاً بالنسبة إلى خدمات الرعاية الصحية نجد عوامل تؤثر في توزع المنشآت الصحية وتطورها، وأخرى تؤثر في درجة توافر الإطار الصحي ومستوى تأهيله وتدريبه، وهناك أيضاً عوامل تؤثر في مستوى تطور البنية التحتية الصحية وأخرى تؤثر في أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية وخصوصياتهم.

يتضح مما سبق أنه عند دراسة تأثير العوامل المحلية البشرية في جغرافية الخدمات وتقيمها من حيث الاحتياجات والاستهلاك والتنظيم المكاني لفروع الخدمات السكانية، تجب مراعاة طبيعة كل فرع خدمي وخصوصيته، وعدد الفروع الخدمية المدروسة، وأيضاً الحيز المكاني والزماني للدراسة، واتجاه الدراسة والهدف منها، فضلاً عن التباين في قوة تأثير العوامل في جغرافية الخدمات السكانية.

يعدُّ من الضرورة بمكان عند دراسة تأثير العوامل البشرية وتقييمها في ظـــاهرة جغرافية خدمية معينة مهما كان نوعها، أن لا يكون الحديث من الوجهـــة الجغرافيـــة الإقليمية، وإنما يجب تسليط الضوء على كل عامل يـــؤثر فـــي الظـــاهرة الخدميـــة المدروسة وإبراز مدى تأثيره في هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجـــب التقيد بالحيز المكاني للدراسة (أي منطقة الدراسة) وعدم تخطي حدوده وعلى أســـاس هذه الاعتبارات جميعها، يمكن عمل لوحة متكاملة للظروف والعوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات السكانية واستهلاكها وتنظيمهـــا المكاني(أي توزعها وتطورها)، وتتمثل هذه اللوحة على النحو الآتي:

1- حجم السكان وتزايدهم

2- حركة السكان العامة (التغيرات السكانية) وتشمل:

أ- الحركة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات).

ب- الحركة الميكانيكية أو المكانية(أي الهجرة الوافدة والمغادرة بأشـــكالها وأنواعها كلّها وأيضاً التحركات ضمن حدود المكان – بـــين مراكـــزه العمرانية).

ج- الحركة الاجتماعية(الزواج والطلاق).

3- بنى السكان(تراكيب السكان): وتشمل مجموعة كبيرة من الخصائص الـــسكانية، تحدّد أهميتها بحسب أهداف الدراسة ومن أهم عناصرها[1]:

أ- البنى العمرية للسكان: يصنف السكان من خلالها بحسب فئات أعمارهم (أطفال، شباب، شيوخ).

ب- البنى النوعية(الجنسية): يُصنَّفُ السكان من خلالها بحـــسب جنـــسهم (ذكور، إناث)، ويعبّر عن البنى العمرية والنوعية مـــن خـــلال هـــرم

1 محمد صافيتا، محمد رفعت المقداد، عدنان عطية، أسس الجغرافية البـــشرية، منـــشورات جامعـــة دمشق1999- 2000م ص.ص61-63

السكان الذي يقوم على توزيع السكان في مكان ما بحسب فئات الأعمار وبحسب الجنس أيضاً، وهذا يساعد على حساب نسبة كل فئة من الفئات السكانية(أطفال، شباب، شيوخ)، بحسب النوع والجنس والحالة الزواجية ونسبة العمالة وغيرها مما يتعلق بالبنية السكانية.

ج- البنى الزواجية(العائلية): وتتضمن عدد المتزوجين والعازبين والمفترقين والأرامل، وكذلك قوام العائلة(أي عدد أفراد العائلة) وغيرها.

د- البنى الاقتصادية (المهنية): ويصنف السكان من خلالها بحسب مهنهم أو عملهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، أو بحسب دخول السكان في قوة العمل أو خارجها وغيرها.

ه- البنى الاجتماعية: تتضمن تصنيف السكان إلى مدنيين وريفيين، أو بحسب الحالة الاقتصادية للسكان(فئات غنية، متوسطة، فقيرة).

و- البنى التعليمية: تتضمن تصنيف السكان بحسب الحالة التعليمية في مختلف مراحل سنوات التعليم، وكذلك تصنيف الملمين والأميين ونسبتهم إلى مجموع السكان.

ز- البنى الدينية: تُصنِّف السكان بحسب معتقداتهم الدينية.

ح- البنى اللغوية: تتضمن تصنيف السكان بحسب لغاتهم الأصلية التي نشأوا عليها ويتطابق هذا التصنيف عادة مع البنى القومية للسكان.

ط- البنى الصحية: تستخدم كمعيار لقياس المستوى الصحي، ومدى انتشار الأمراض والأوبئة بين مجموعات سكانية دون أخرى، كما تهتم بالناحية الصحية وعدد الأطباء والممرضين والممرضات والعاملين في المجال الصحي.

يرتبط معيار البنى الصحية -إلى حد كبير- بمعيار البنى التعليمية، فكلما ارتفع الوعي الصحي كانت هناك منجزات كبيرة في مجال التعليم والعكس بالعكس.

ي- البنى القومية والعرقية: يصنف السكان من خلالها بحسب قومياتهم وأعراقهم.

تظهر دراسة البنى السكانية على شكل جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو صور إيضاحية، غير أن أهم تلك الأشكال وأكثرها شيوعاً هو ما يعرف بشجرة أو هرم الأعمار[1].

4- أنماط حياة السكان: يقسم السكان تبعاً لأنماط معيشتهم إلى حضر وريفيين وبدو.

5- حجم مداخيل السكان وتركيبها ومستواهم المعيشي: وتتضمن دراسة المداخيل النقدية والعينية في آن معاً.

6- خارطة التوزع الجغرافي للسكان وكثافتهم في المكان.

7- المستوى الثقافي والحضاري للسكان .

8- إمكانية بلوغ الخدمات أو الحصول عليها (مسافياً، زمنياً، دخلياً، نفسياً، حياتياً،قانونياً).

9- أحجام المراكز العمرانية وكثافتها ووظائفها وتخصصها وبنيتها واستعمالات الأراضي.

10- التقدم العلمي والتقني للمجتمع: ويقصد بذلك الإنجازات العلمية والتقنية في مجال الخدمات السكانية، وكذلك مدى مواكبة السكان لهذه الإنجازات والتطورات العلمية والتقنية.

1 محمد صافيتا، محمد رفعت المقداد، عدنان عطية، أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق 1999-2000 ص.ص61-63

11- الإدارة: إن الإدارة المتطورة والحكيمة هي القادرة إدارياً وتنظيمياً على تنسيق العمل في كل فرع خدمي، بما يلبي احتياجات السكان، ويحقق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لفروع الخدمات.

12- النظام السياسي، والسياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية.

13- الأمن والاستقرار السياسي: لا خدمات دون توافر الأمن والاستقرار في المراكز العمرانية والأقاليم.

14- الوضع البيئي(حالة البيئة). ويقصد بذلك حالة البيئة الطبيعية والحضارية وسلامتها من الملوثات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تداخلاً بين العوامل البشرية بحيث يصعب الفصل بينها أحياناً، كما أن هناك تكراراً لبعض جوانب هذه العوامل، ولذلك يجب أخذ ذلك كلّه بالحسبان عند دراسة أثر هذه العوامل وتقييمها في جغرافية الخدمات. وفي أثناء دراسة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني وتقييمها في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني، لابدَّ من الأخذ بالحسبان طبيعة الخدمات التي يقدمها كل فرع من حيث مرونتها وخصائصها ومقوماتها ومدى الحاجة إليها وغير ذلك.

وتتعلق **مرونة الخدمة** بمدى الحاجة إليها والطلب عليها، ودورية تسوقها ومدى ارتباطها بأماكن سكن المنتفعين منها، أمَّا **خصائص الخدمة** فتتمثل في إمكانية تخزينها ونقلها أو الانتقال إليها، ووجود بدائل لها، ومدى حاجة السكان إليها، فالخدمات التي يتعامل معها السكان كلّهم تنتشر في أنحاء المركز العمراني كلّه، أمَّا التي يتعامل معها عدد محدود من السكان، فتميل نحو التركز في مناطق محددة. ويقصد **بمقومات الخدمة** الاشتراطات الوظيفية لتوطنها، إذْ إنَّ لكل خدمة مقومات لكي تقوم وتنمو وتتركز في مناطق دون غيرها، ويمكن حصر أهم هذه المقومات في حاجة الخدمات إلى الأراضي، والحاجة إلى المركزية بتكبير المناطق التسويقية للخدمات،

وحاجة الخدمات إلى الهدوء والسكون، وأيضاً تأثير الوفورات الناجمة عن التجمع في توطن الخدمات، إذْ تميل بعض الخدمات نحو التوطن في أطراف المدن أو الضواحي لحاجتها إلى مساحات واسعة من الأراضي وإلى بيئة نظيفة وجميلة لقيامها مثل خدمات الرعاية الصحية، نظراً إلى انخفاض أسعار الأراضي في أطراف المدن وضواحيها، نظراً إلى انخفاض عوائد هذه الخدمات أيضاً، بينما تميل الخدمات المعيشية العامة والشخصية نحو التوطن في داخل المدن، كما أن الخدمات التي يتعامل معها السكان كلّهم تنتشر وتتناثر في أنحاء المركز العمراني كلّه، في حين تميل الخدمات التي يتعامل معها عدد محدود من السكان إلى التوطن في مناطق محدودة[1].

يمكن القول بعامة: إن الموقع المناسب للخدمة يعدُّ مطلباً تخطيطياً مهماً لأنه يحقق أقصى جدوى اقتصادية واجتماعية ممكنة، ومن الضروري في هذا المجال أيضاً (أي من أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية) أن تتناسب القدرات السعوية (أي القدرة التخديمية) لفروع الخدمات السكانية مع عدد الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها، وهذا ما يعرف بالعتبة الحدية[2]. ونظراً إلى أن المراكز العمرانية الكبيرة(المدن الكبيرة) تشكل مراكز خدمية كبيرة لساكنيها ولأعداد غفيرة تفد إليها من الأرياف والمدن الأخرى القريبة والبعيدة أحياناً ولاسيّما مراكز هذه المدن التي تسمى أحياء المال والأعمال أو الأحياء التجارية فمن الأهمية بمكان أن تكون مقدرة(سعة) هذه الأجزاء الخدمية كافية لتلبية الطلب العالي دون اختناقات حادة.

- منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم:

تمثل الخدمات السكانية عنصراً أساسياً وهدفاً رئيساً في حياة الإنسان، فقد سخّر الإنسان طاقاته وإمكاناته كلّها من أجل تطويرها، لأنها مصدر راحته ورفاهيته وتقدمه وتطوره. فالإنسان هو غاية الخدمات ومبتغاها.

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق، ص.ص182-187.

2 المرجع السابق نفسه ص122.

وتتمثل منظومة العوامل البشرية المؤثرة في احتياجات السكان إلى الخدمات استهلاكها وتنظيمها المكاني في الآتي:

1- **حجم السكان وتزايدهم**: يعدُّ توفير الخدمات بشكل يتوافق مع أعداد السكان وتزايدهم في المركز العمراني أو الإقليم، عاملاً حاسماً في التباين والتنظيم المكانيين لفروع الخدمات السكانية في هذا المركز العمراني أو الإقليم.

توجد عتبات حدية لكل مجال من مجالات الخدمات السكانية من الضروري مراعاتها في كل مركز عمراني بشري حتى تتحقق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل خدمة. ولكي تحقق مجالات(فروع) الخدمات السكانية جدواها الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتناسب قدراتها السعوية (أي طاقاتها التخديمية) مع عدد الأفراد الذين تقدِّم لهم خدماتها، فمثلاً يجب أن تكون دار الحضانة مخصصة لـ 36 طفلاً على الأقل، وأن تتسع روضة الأطفال لـ18 طفلاً، والمطعم لـ40 شخصاً على الأقل... الخ،

وهكذا بالنسبة إلى بقية المجالات (الفروع) الخدمية، ولهذا كله لا يمكن أن تتحقق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمجالات أو فروع الخدمات السكانية في المراكز العمرانية الصغيرة، ولكن يمكن تزويد هذه المراكز الصغيرة ببعض المنشآت الخدمية الضرورية ذات الاحتياجات اليومية[1].

يتضح ممَّا سبق أن عدد السكان يحدد حجم الخدمات ونوعيتها والحاجة إليها ودرجة استهلاكها وخارطة توزعها الجغرافي ضمن المراكز العمرانية والأقاليم، حيث يزداد حجم حاجة السكان إلى الخدمات وتخصصها واستهلاكهم لها، وكذلك توزعها الجغرافي مع ازدياد أعداد السكان في المركز العمراني أو الإقليم.

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص.ص121-123 .

2- حركة السكان العامة (التغيرات السكانية):

يوجد نوعان من الحركة أو التغيرات السكانية أولها الحركة الطبيعية، وتتمثل في الولادات والوفيات، والفارق بينهما يحدد معدل النمو الطبيعي في مركز عمراني أو إقليم معيَّن، وثانيها الحركة الميكانيكية أو المكانية، وتتمثل بالهجرة، أي بأعداد الوافدين والمغادرين في مركز عمراني أو إقليم معين، وأن الفارق بين الوافدين يحدد صافي الهجرة، إيجابياً كان أم سلبياً؟

ونتيجة جمع معدل النمو الطبيعي مع صافي الهجرة نحصل على معدل النمو السكاني في مكان ما. يمكننا أن نضيف إلى ما تقدم نوعاً ثالثاً من الحركة هو الحركة الاجتماعية(أي الزواج والطلاق) وسنتكلم عنها تحت فقرة البنى العائلية أو الزواجية للسكان.

يحدد معدَّل الولادات الاحتياجات إلى منشآت خدمية لرعاية الأمهات والحوامل والأطفال، كما يحدد مدى الحاجة إلى رياض الأطفال ودور الحضانة ومدارس التعليم الأساسي الحلقة الأولى وغيرها. ويؤثر معدل الوفيات الخام ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر وكذلك وفيات الأطفال الرضع والأمهات في جعل الحاجة ماسة إلى مزيد من المنشآت الخدمية للرعاية الصحية والاجتماعية وأيضاً تجارة المفرق والخدمات المعيشية العامة والشخصية التي تكفل للإنسان الوقاية من الأمراض والتغذية الجيدة، الأمر الذي يسهم إسهاماً كبيراً في خفض معدل الوفيات، كما أن ارتفاع معدل الوفيات يزيد من احتياجات السكان إلى خدمات مكتب دفن الموتى.

تؤدي هجرة السكان وسهولة (مرونة) حركتهم، مثل تغيير مكان الإقامة والهجرة الموسمية للعمل وأيضاً التنقل وراء الخدمات ومن أجل السياحة والاستجمام، دوراً مهماً في تحديد احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني في المركز العمراني أو الإقليم، وبقدر ما تكون الحركة سهلة ومرنة، يكون المستوى العام للحاجات كبيراً، وتزداد الحاجة لبناء المزيد من المنشآت الخدمية لتلبية هذه الحاجات

الخدمية للسكان. فالإنسان عندما يتنقل ويسافر فإنه يرى ويقارن بين الأمكنة ويصبح لديه معايير لما يجب أن تكون عليه الخدمات في المكان وإيجاد ما هو غائب منها، فالانتقال وخاصة إلى المدن الكبرى ذات الخدمات المتخصصة والمتطورة يزيد في الطلب على الخدمات[1].

يشعر المهاجرون العائدون إلى قراهم من المدن الكبرى، أو العائدون إلى بلدانهم من البلدان المتقدمة أن لديهم شراهة للخدمات الجديدة والراقية، ولديهم شعور ورغبة وطلب على الخدمات الكمالية وكذلك بالحاجة إلى خدمات أكثر وأجود[2].

يشكل نقص الخدمات السكانية أو عدم وجودها في المراكز العمرانية الريفية والنائية سبباً في هجرة بعض السكان من الريف إلى المدن. وبخاصة إلى المدن الكبرى منها وبالتحديد إلى العاصمة. وينجم عن الهجرة الكبيرة والمستمرة وغير المنتظمة من الأرياف إلى المدن في البلدان النامية اختلالات في توزيع الخدمات السكانية، ونتيجة للهجرة المستمرة وارتفاع نسبة سكان المدن، تتعرض الخدمات في هذه المدن إلى الإجهاد والضغط على منشآت الخدمات السكانية الشبكية والنقطية مثل الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي و التعليم والصحة ونقل الركاب وغيرها، وكثيراً ما تعجز قدرة البلد عن توفير مثل هذه الخدمات على الوجه الأكمل.

تعدُّ التنمية الريفية إحدى الاستراتيجيات الشائعة في كثير من البلدان النامية للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك من خلال تحسين الخدمات والأحوال المعيشية لسكان الريف[3].

وتوثر وتائر نمو السكان في الحاجات المستقبلية لتطوير قطاع الخدمات بحيث يجاري هذه الوتائر أو يتفوق عليها من أجل تحسين الأوضاع الخدمية في المراكز

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص.ص148- 149.

2 المرجع السابق ص.ص170-171.

3 تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة – جدول الأعمال. ص.ص107-111.

العمرانية الريفية والحضرية، فأي تغير في حركة الولادات والوفيات والهجرة الوافدة والمغادرة له منعكسات خدمية محددة[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن التغير في حركة السكان والعمران وتطور شبكة الطرق يؤدي إلى التغير في جذب السكان إلى الخدمات، وهذا يؤدي بدوره إلى تغير في التنظيم المكاني لقطاع الخدمات[2].

3- بنى السكان(تراكيبهم):

تقوم دراسة البنى السكانية على تحليل خصائص المجموعات البشرية[3]، وتتضمن دراسة البنى السكانية مجموعة كبيرة من الخصائص السكانية تؤثر في الحاجة إلى الخدمات السكانية واستهلاكها وتنظيمها المكاني، وأهم البنى السكانية التي اعتمدها الباحثون في مجال الدراسات السكانية هي:

أ- **البنى العمرية**: تختلف الحاجة إلى الخدمات إنتاجاً واستهلاكاً وكماً ونوعاً وتنوعاً باختلاف الفئات العمرية للسكان، فهناك الأطفال والشباب والشيوخ، ولكل فئة خدماتها التي تقدمها منشآت خدمية معينة، مثل رياض الأطفال ودور الحضانة ومشافي الأطفال والمدارس للأطفال، ودور المسنين والعجزة للفئة العمرية المسنة ممن تتجاوز أعمارهم السبعين أو الثمانين سنة، والمنشآت الرياضية للفئة العمرية الشابة[4]. وإن الحاجة إلى المنشآت الخدمية الخاصة بالأطفال أو الشيوخ أو الشباب يجب أن تتوافق مع أعدادهم بما يلبي احتياجاتهم من الخدمات

1 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص325.

2 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، مرجع سابق ص. ص423- 424

3 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 2003-2004م ص159

4 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص147 .

السكانية.إن كل ما ذكرناه لا ينفي وجود منشآت خدمية تقدم خدماتها إلى الفئات العمرية كلّها مثل منشآت الرعاية الصحية، وكذلك خدمات تجارة المفرق والتغذية العامة والخدمات المعيشية العامة والشخصية وغيرها، لكن مع تباين الطلب بحسب الفئة العمرية.

ب- **البني النوعية**: تتضمن تصنيف السكان بحسب نوعهم أو جنسهم إلى ذكور وإناث، ويؤثر هذا العامل في الحاجة إلى بعض أنواع من الخدمات تخص الإناث، مثل خدمات رعاية الأمهات والحوامل، ومحلات بيع العطورات وأدوات التجميل النسائية، وكذلك الملابس النسائية والحلي والمجوهرات وغيرها، والشيء نفسه بالنسبة إلى الذكور، فهناك خدمات خاصة بهم مثل صالونات الحلاقة الرجالية والحمامات الرجالية، ومحلات بيع الألبسة والأحذية الرجالية وغيرها.

ج- **البنى العائلية (الزواجية)**: يقصد بها الحالة العائلية التي تتضمن عدد المتزوجين والعازبين والمطلقين والأرامل ونسبتهم إلى مجموع السكان في سن الزواج[1]، كما تتضمن البنى العائلية قوام العائلة (أي عدد أفراد العائلة)، ويحدد هذا النوع من بنى السكان مساحة المساكن أو الشقق(شقق لشخص واحد، شقق لعائلات متباينة في أحجامها وتركيبها)، كما يحدد الحاجة إلى موضوعات الانتفاع الدائم الطويل الأمد في المسكن(مثل الأثاث المنزلي، والأجهزة الكهربائية وغيرها)، إن وجود أفراد في الأسرة يعملون في تدبير شؤون المنزل يقلّص من الاحتياجات إلى بعض أنواع الخدمات السكانية (مثل رياض الأطفال ومحلات التغذية العامة والحمامات وغيرها)[2]. تؤثر هذه البنى في الحاجة إلى المؤسسات التي تهتم بقضايا الزواج والطلاق وانتقال الإرث والتبني ورعاية الصغار.

1 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية، مرجع سابق ص60.

2 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرج سابق ص147.

د- **البنى التعليمية والاقتصادية (المهنية)** : تظهر آثار المستوى التعليمي والثقافي للسكان في مجتمع ما في سلوكية الإنسان وتصرفاته ضن مجتمعه وانعكاس ذلك على الحياة العامة، ففي المجتمعات ذات المستوى التعليمي والثقافي المرتفع تتطور الحياة ضمن الأنظمة والقوانين والمعتقدات العامة، ومن ثمَّ تكون الحياة رتيبة يتحقق فيها متطلبات الحياة الأساسية كلّها، وخاصة الخدمية منها، أمَّا في المجتمعات المتخلفة تعليمياً وثقافياً فنجد العكس، حيث تنتشر الفوضى والأفكار المتخلفة المتوارثة وذلك بعيداً عن الأنظمة والقوانين، وينتج عن ذلك حياة فوضوية غير منتظمة يديرها الجهل، ولا تتوافر فيها المتطلبات الأساسية للحياة مثل الخدمات، حتى وإن توافر بعضها فهي ليست ضمن المعايير والمواصفات المحددة[1]. يمكن الإشارة هنا إلى أنه بقدر ما يكون التحصيل العلمي للفرد مرتفعاً، ونصيب المشتغلين بالعمل الماهر وخاصة الذهني منه مرتفعاً أيضاً، يكون المستوى العام للحاجات الخدمية واستهلاكها مرتفعاً وأكثر تنوعاً ورقياً، خاصة الحاجات الثقافية والروحية، ومع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للسكان تزداد الحاجات الخدمية المرتبطة بتوفير النوادي والمراكز الثقافية والمكتبات العامة والنوادي الرياضية والنقابات والجمعيات الأهلية والمعارض والمهرجانات المختلفة... وغيرها[2]، ويحدد التركيب المهني دخل العامل أو الموظف أو حتى الأسرة بالكامل، ومن ثمَّ تختلف الحاجات والنفقات على الخدمات بشكل كبير بين أسرة عامل عاطل عن العمل أو موظف براتب زهيد أو محام أو تاجر أو متعهد بناء .. الخ [3].

1 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص73.

2 محمد ابراهيم صافيتا ، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص325

3 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص.ص 147- 148

ه- **البنى الدينية والعرقية للسكان**: تؤثر البنى الدينية والعرقية والعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافات المختلفة في الحاجة إلى أنواع محددة من الخدمات الدينية- الروحية مثل المساجد أو الكنائس أو المعابد، والحاجة إلى أنواع محددة من الطعام أو تحريم بعض الأطعمة والأشربة، فالمدن أو الأحياء الإسلامية تختلف في ذلك عن المسيحية أو اليهودية، كما تختلف عن البوذية أو غيرها من الديانات الوثنية[1].

لا يقتصر تأثير المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد القومية على الحاجات الخدمية للسكان فحسب، وإنما أيضاً في طريقة الحصول على الخدمات واستهلاكها الفعلي وتوزعها الجغرافي في المكان، فهناك قوميات تحرّم أكل لحم البقر وأخرى تحرم لحم الخنزير وثالثة تحرم المشروبات الكحولية أو تعدد الزوجات، وبالمقابل هناك شعوب تفضل الأرز على القمح وأخرى تفضل البطاطا أو المعكرونة على الاثنين معاً[2].

4- **أنماط حياة السكان**: تختلف حاجات السكان للخدمات واستهلاكهم لها باختلاف أنماط حياتهم(مدنيون، ريفيون، بدو)، فالبدوي الذي يعيش حياة تنقل وترحال لا يحتاج إلى خدمات السكن الثابت والمرافق، فحياته تنقل وسعي وراء الماء والكلأ لإطعام قطيعه، وخيمته سهلة الفك والنقل وإعادة التركيب حيث يحلّ مؤقتاً، كما أنه لا يحتاج إلى الكهرباء ويؤمن احتياجاته من الماء بالصهاريج ويقضي حاجاته في العراء.

---

1 بوكشيشفسكي. ف.ف، الحاجة إلى الخدمات بحسب تراكيب السكان وأنماط العمران، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو.1974، نقلاً عن محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص325.

2 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص148 .

تستوجب حياة التنقل والترحال هذه وجود خدمات متنقلة تتماشى مع حياة البداوة وتلبي حاجاتهم الخدمية المختلفة التعليمية والصحية وتجارة المفرّق وغيرها، ولا يتطلب النمط البدوي خدمات البنى التحتية الأساسية- التقنية التي تأخذ شكلاً خطياً أو شبكياً، ولا تتطلب الخدمات الثابتة في المكان وهذا يعني أنه لا يمكن أن تكون خدماته كاملة وراقية، كما أن كثيراً من الحاجات الخدمية التي لا يقيم لها سكان الريف أهمية تذكر هي ضرورية غالباً عند سكان المدن(مثل حضور المسرحيات والسياحة و الاستجمام في أيام العطل.. الخ)، إن هذا يستدعي وجود المنشآت الخدمية الخاصة بهذه الحاجات في المدن أكثر من الأرياف بكثير.

ينظر الريفيون إلى أن إقامة المسنين في دور رعاية المسنين، على أنها أمر معيب بحق المسنين، بسبب حب السكان الريفيين المسنين للعيش مع ذويهم، في حين يعدُّ هذا الأمر مألوفاً وطبيعياً عند كثير من سكان المدن. وتعدُّ خدمات مكتب دفن الموتى حكراً على سكان المدن فقط.

يعدُّ الاقتصاد الشخصي المنزلي ذا أهمية خاصة في حياة سكان الأرياف، لذلك فإن المطاعم لا تحتل أية أهمية في حياتهم، كما أن ازدياد عدد أفراد الأسرة الريفية وعدم عمل المرأة في النشاطات غير الزراعية يجعل الحاجة إلى دور الحضانة ورياض الأطفال شبه معدومة في كثير من القرى[1].

وهكذا وبحسب نمط أو أسلوب معيشة السكان يكون لدينا أنماط من المستهلكين للخدمات بحسب شراهة أو أحجام السكان عند استهلاك هذه الخدمات، من المستهلك المتخلف (أو المحجم عن الاستهلاك) إلى الراضي، إلى الباحث عن الخدمات في مكان آخر إلى المنتظر ظهور الخدمة كي يستهلكها إلى المستهلك النهم... الخ .

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص149

5- **حجم مداخيل السكان وتركيبهم ومستواهم المعيشي**: تؤثر مداخيل الأفراد والأسر في حجم الاستهلاك للخدمات المختلفة. وفي نوعية الخدمات المطلوبة، فكلّما ازدادت المداخيل ازدادت الحاجة إلى الخدمات المأجورة الراقية والغالية الثمن، وأيضاً إلى الخدمات المعمرة والكمالية والثقافية والأثاث الفاخر والسيارات والسياحة..الخ. ويحدد هذا العامل أيضاً درجة التناسب بين الخدمة الذاتية (التي يقوم بها الفرد بذاته) والخدمة الاجتماعية (التي يقوم بها المجتمع)، إذ مع ارتفاع المداخيل تسقط وتزول ضرورة الخدمة الذاتية في تدبير شؤون المنزل والأسرة[1]. كما أن ارتفاع نسبة النساء العاملات يزيد من الحاجة إلى رياض الأطفال ودور الحضانة وإلى المطاعم تقديم الطعام الجاهز، وإلى المغاسل ووسائط النقل والمؤسسات القضائية التي تبت في الخلافات العائلية وإلى مكاتب المحامين وغيرها[2].

تعدُّ ظاهرة الأسواق الرأسية (المول) ظاهرة خدمية تكاد تقتصر على الأحياء الراقية التي يسكنها الأثرياء، وفي المقابل تعدُّ أسواق الأرصفة والباعة المتجولون ظاهرة مميزة للأحياء الشعبية التي يسكنها الفقراء ومتوسطو الحال[3].

إن امتلاك العائلة لمداخيل عينية(مثل إنتاج الغذاء من اللحم والبيض والحبوب والخضار والفاكهة وغيرها) يخفّض حاجاتها إلى خدمات تجارة التجزئة والتغذية العامة[4]. ويخص هذا الأمر سكان الريف الذين ينتجون معظم ما يحتاجون إليه، وخاصة في فصل الصيف(فصل جني معظم المحاصيل الزراعية) كما أن

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص150

2 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص324-325

3 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص187

4 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، مرجع سابق ص416 وممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص150.

التموّن بالمواد الغذائية يقلل الحاجة إلى شراء الغذاء في بقية فصول السنة، وأيضاً التموّن بالحطب يقلل من الحاجة إلى المشتقات النفطية شتاءً.

6- **التوزع الجغرافي للسكان وكثافتهم في المراكز العمرانية والأقاليم**: يؤدّي هذا العامل دوراً حاسماً في توزع فروع الخدمات السكانية ومنشآتها داخل المراكز العمرانية والأقاليم، إذ من الضرورة أن تتوافق خارطة توزع الخدمات مع خارطة توزع السكان وتغير كثافتهم، بما يلبي حاجات السكان من الخدمات واستهلاكهم لها، كما أن الطلب على الخدمات يزداد حيث ترتفع كثافة السكان، لذلك من الضروري في أماكن الكثافة السكانية المرتفعة وجود شبكة كثيفة من المنشآت الخدمية تتوافق وتنسجم مع كثافة السكان في هذه الأماكن.

يُفضَّل وجود الخدمات المتنقلة لتلبية الحاجات الخدمية للسكان، في المناطق ذات التوزع الجغرافي المخلخل (المبعثر) والكثافة المنخفضة للسكان، فمثلاً بالنسبة إلى المدارس يستحسن نظام الدراسة الداخلي (أي أن يقيم التلاميذ في المدرسة أو بجانبها مع تقديم الطعام والشراب للدارسين والسماح لهم بزيارة الأهل في عطلة نهاية الأسبوع فقط)، أو من خلال نقل هؤلاء الدارسين بوسائط نقل من بيوتهم إلى المدارس وبالعكس[1]. كما أن الكثافة السكانية العالية تعيق تطور الخدمات، وتقلل من كفاءة أدائها ومن العمر الزمني للمنشآت الخدمية على اختلاف أنواعها، ونتيجة لذلك تعاني البلدان النامية مشكلات في الخدمات، خاصة في المدن الكبيرة التي تظهر فيها الأحياء العشوائية والتوسع العمراني العشوائي داخل المدن وخارجها.

تعدُّ من الأهمية بمكان عند دراسة التنظيم المكاني العقلاني للخدمات السكانية في المدينة، دراسة توزع السكان في الفترتين النهارية والليلية، بخاصة في الأجزاء المركزية والإدارية للمدينة التي تشهد أعداداً كبيرة من الوافدين، حيث

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص60.

تختلف الكثافة السكانية النهارية بشكل واضح عن الكثافة الليلية[1]. ومن الأهمية بمكان مراعاة أوضاع المراكز والمواقع التي يزورها السواح بكثافة في الموسم السياحي الصيفي غالباً حيث يتضاعف الطلب عدة مرات على بعض الخدمات مثل: المبيت، والطعام، والشراب، والنقل، والترفيه، والجولات، والمسابح، والمتاحف، ومكاتب الاستعلامات... الخ .

7- **المستوى الثقافي والحضاري للسكان**: يشتمل العامل الثقافي على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والأعراف التي يكتسبها الإنسان في مجتمع ما، ويمكن التمييز بين نوعين من الثقافة، أولهما الثقافة المادية التي أنتجتها التكنولوجية وأحدثت التطور والتقدم البشري، وثانيها الثقافة اللامادية المتمثلة في العادات والتقاليد التي تعبِّر عن القيم والأفكار والمعتقدات[2]، حيث تنعكس آثار ثقافة أبناء المجتمع سلباً أو إيجاباً على نوع الخدمات وكفاءتها. فعندما يكون المجتمع مثقفاً ومتحضراً يكون أفراده على درجة عالية من الترتيب والالتزام بالأنظمة والقوانين التي تنعكس إيجاباً على بيئته، فهم يحافظون على المنشآت الخدمية ومحتوياتها لشعورهم بأنها ملك لهم، ولذلك يجب الحفاظ عليها وعدم العبث فيها، أمَّا في المجتمعات المتخلفة ثقافياً وحضارياً فيسود مراكزها العمرانية الإهمال والتخريب والتخلف في جوانب الحياة الإنتاجية والخدمية بفروعها كلّها، فمعظم أبناء هذه المجتمعات يفتقرون إلى الشعور بالمسؤولية حيث يعبثون ويخربون المنشآت الخدمية ومحتوياتها، وهذا ما يجعل أداء الخدمات

1 علي محمد دياب، مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق 2009- 2010م ص350

2 علي الميلودي عمورة، المعايير التخطيطية في المجال الحضري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لهيئة المعماريين العرب، طرابلس2001م ص19 .

وكفاءتها ضعيفاً في هذه المجتمعات[1]. ويلجأ قسم كبير من سكان المجتمعات المتخلفة إلى التبول والتغوط في مقصورات الهاتف وأنفاق عبور المشاة، كما يلجأ هؤلاء إلى سرقة الماء والكهرباء والهاتف وصنابير المياه ومصابيح الكهرباء وإلقاء الأوساخ في الشوارع أو من النوافذ وغير ذلك.

يسود الانحلال الخلقي الذي يؤدي إلى انتشار كثير من الأمراض المتعلقة بالاتصال الجنسي عندما يقل التمسك بالقيم ، مثل الإيدز والسفلس والسيلان وغيرها، كما يؤدي إلى الانتشار الواسع لمتعاطي المخدرات والكحول في أوساط الشباب، وتسود الجريمة، وهذا يتطلب إنشاء المزيد من المشافي والمصحات لمعالجة الأمراض الناجمة عن الإدمان، وكذلك إنشاء الإصلاحات لمعالجة المدمنين على المخدرات والكحول، والسجون للمجرمين أيضاً، وهذا ما يزيد من نفقات الدولة على مثل هذه الخدمات بدلاً من أن تتجه هذه الأموال نحو تحسين المستوى المعيشي والثقافي للسكان.

تجدر الاشارة إلى أن الحاجة إلى الخدمات كماً ونوعاً وتنوعاً تزداد مع زيادة تطور المجتمعات ثقافياً وحضارياً.

8- إمكانية بلوغ الخدمة أو الحصول عليها (مسافياً، زمنياً، دخلياً، نفسياً، حياتياً، قانونياً): يعني هذا إمكانية الوصول إلى الخدمة بأقصر مسافة وأقل زمن وبأقل النفقات وبشكل مريح للنفس والجسد ودون مشقة وتعب، وأن يكون الحصول على الخدمة ميسّراً وغير محفوف بالمخاطر، ولا يهدد حياة المستفيدين منها، وأخيراً أن لا يكون مخالفاً للقوانين والدساتير في الدولة.

يؤثر هذا العامل تأثيراً كبيراً في نمو الاحتياجات لخدمية للسكان. ويفيد الإنسان من الخدمة عندما تتوافر له المنشأة التي تقدم هذه الخدمة، وكذلك عندما تتوافر لديه الإمكانية والفرصة والوقت لذلك (مثل خدمات التغذية العامة، والخدمات

1 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص65.

المعيشية العامة والشخصية والخدمات الثقافية وغيرها). تجدر الإشارة هنا إلى أن لكل خدمة معينة إمكانية بلوغ مسافية، وزمانية وقانونية، ودخلية (إمكانية دفع تكلفتها أو ثمنها)، ونفسية وحياتية مختلفة، فهناك خدمات تمنع عن بعض الناس، أو يحتكرها بعضهم بقوة القانون (تشريعات تجيز لبعضهم وتمنع الآخر) مثل خدمات بعض النوادي، وبعض التخصصات العلمية تحتاج إلى معدل محدد وإلا لذهب الطلاب كلهم إلى كلية الطب، وبعض المنشآت الصحية، وبعض الحدائق، وبعض الشواطئ والمسابح، والمرائب، والمخيمات... الخ، وتؤدي المسافة التي يقضيها المستفيد (الزبون) للوصول إلى الخدمة دوراً كبيراً في إقبال الزبائن على هذه الخدمة من عدمه، ولعلّ توسط الخدمة لإقليمها الخدمي تمكّن الزبائن من التمتع بإمكانية وصول متساوية، أمّا إذا تطرف هذا الموقع فإنه لن يؤدي دوره بالشكل الأمثل، وتعدُّ إمكانية بلوغ الخدمة من المعايير المهمة التي توضح مستوى تطور الخدمة وكفاءتها وتأديتها لوظيفتها[1].

9- **أحجام المراكز العمرانية واتجاهات توسعها، وكثافتها، ووظائفها وتخصصها، وأنماطها وبنيتها الداخلية واستعمالات الأراضي فيها** : تؤثر أحجام المراكز العمرانية ووظائفها في إنتاج الخدمات واستهلاكها، وإن توافر الخدمات الجيدة والمتناسبة مع أحجام المراكز أمر ضروري جداً، فلا يمكن مثلاً إقامة جامعة أو مشفى تخصصي أو مصرف في قرية أو مدينة صغيرة، فالخدمات السكانية تتطور مع ازدياد أحجام المراكز العمرانية وتطور مجتمعاتها(سكانها).

يضاف إلى الحجم السكاني الحجم الأفقي المساحي للمركز العمراني، ويتمثل في الحيز المكاني الذي تشغله أبنية ومنشآت ومرافق المركز العمراني، وهناك الحجم

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص151.

الشاقولي ويتمثل في ارتفاع الأبنية أو تعدد طوابقها وبحسب استخدام المجال تحت الأرضي في البناء والخدمات المختلفة[1].

إن التوسع في إقامة شبكة المنشآت الخدمية السكانية ضرورة تقتضيها عملية التطور الاجتماعي، وذلك لتلبية حاجات السكان المتزايدة في المراكز العمرانية ذات الأحجام المختلفة والوظائف المتنوعة، وهناك عتبات حدية لعدد السكان لكل مجال من مجالات الخدمات السكانية، ويتحدد هذا العدد السكاني بالطلب المتكرر على الخدمة وبنسبة المستهلكين من السكان، وكلما كان عدد الزبائن قليلاً وجب إيجاد شبكة أكثر كثافة للمنشآت الخدمية، ولما كان من المتعذر تلبية حاجات السكان في مكان إقامتهم فقد كان من الضرورة وجود درجات متعددة لتلبية هذه الحاجات؛ وذلك بحسب أحجام المراكز العمرانية من أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل خدمة[2].

توجد على هذا الأساس مراكز للخدمات المحلية، وأخرى للخدمات الإقليمية، وثالثة للخدمات على المستوى بين الإقليمي، ورابعة على مستوى البلد أو البلدان المجاورة، ولا يخلو الأمر من وجود مراكز للخدمات على مستوى العالم[3]. مثل مراكز السياحة الدولية المشهورة، والمراكز التجارية الدولية، ومراكز الموضة المتميزة، ومراكز السينما العالمية .. وغيرها، ولكي تحقق فروع الخدمات السكانية جدواها الاقتصادية أو عتباتها الحدية يجب أن تتناسب قدراتها السعوية (أي طاقاتها التخديمية) مع عدد الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها، ولهذا كله لا يمكن أن تتحقق الجدوى الاقتصادية لكل فروع الخدمات السكانية في المراكز

1 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق 2003- 2004 ص211.

2 ممدوح شعبان، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص121.

3 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية العمران، مرجع سابق ص344.

العمرانية الصغيرة[1]. أمَّا في المدن الكبرى ذات الوظائف الإدارية المتعددة، فنجد تشكيلة خدمية واسعة ومتطورة ومتخصصة. يمكن الإشارة هنا إلى أن حاجات السكان إلى الخدمات تتباين باختلاف حجم المركز العمراني، كما تتباين بين القرى النائية وتلك التي تقع في ضواحي المدن الكبرى، فألف من سكان المدينة احتياجاتهم أكثر من ألف من سكان منطقة ريفية.

تقسم وظائف المركز العمراني إلى قسمين: الوظائف الخادمة للمركز العمراني، والوظائف المشكّلة والمطوِّرة للمركز العمراني، وتحت كل منهما تتدرج وظائف ونشاطات إنتاجية وخدمية عديدة. فبالنسبة إلى الوظائف الخادمة (أو الاستهلاكية) يقوم عدد من سكان المدينة بخدمة بقية سكانها من خلال نشاطهم الإنتاجي أو الخدمي (مثل خدمات السكن والمرافق، وكذلك الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية والمعيشية والثقافية والمالية والرعاية الاجتماعية ونقل الركاب والتغذية العامة وغيرها من الخدمات)، إن هذه الخدمات جميعها موجهة لتلبية حاجة سكان المركز العمراني وإشباع رغبات ساكنيه بالدرجة الأولى، أمَّا الفائض عن الحاجة فيوجه لخدمة سكان ضواحي المدينة أو منطقة نفوذها، ويدخل في الوظيفة المشكلة للمركز.

تتمثل الوظيفة المشكّلة والمطوّرة للمركز العمراني في النشاطات الإنتاجية والخدمية التي يقوم بها سكان المدينة والتي تفيض عن حاجة سكانها ويتم تصديرها إلى ظهير المدينة القريب أو البعيد (أي نطاق نفوذ تأثير المدينة)، أو بيع هذه السلع والمنتجات ضمن أسواق المدينة ليس لسكان المدينة وإنما للقادمين إليها، ولذلك تسمى الوظائف المشكِّلة والمطوِّرة للمدينة بالوظائف التصديرية أو القاعدية أو الرئيسة أو التطويرية، فهي تشكّل الركيزة الاقتصادية لتنمية المركز

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص122.

العمراني وتطويره[1]. إن وظائف المراكز العمرانية تؤثر في أحجامها، فالوظائف الزراعية والرعوية والصيدية وإلى حد ما السياحية والتعدينية واستثمار الغابة، ينتج عنها مراكز عمرانية صغيرة إلى متوسطة الحجم. ولكن إذا تم استكمال ما تقدَّم بالصناعات التحويلية، فينتج عن ذلك مراكز عمرانية كبيرة، ومثل ذلك بالنسبة إلى مراكز متعددة الوظائف التي تكون فيها الوظائف الخدمية متطورة.

يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك علاقة بين المركز العمراني وتعدد وظائفه من جهة وبين تشكيلة الخدمات السكانية الموجودة فيه من جهة ثانية، وهذا ما ينعكس على حاجة السكان للخدمات واستهلاكهم لها، فكلما كبر المركز العمراني وتعدَّدت وظائفه تنوعت تشكيلة طاقم الخدمات السكانية وتحسنت نوعيتها[2].

تشكل أغلب المدن مراكز خدمية مهمة بالنسبة إلى محيطها (لظهيرها) الريفي ومن الصعوبة بمكان توفير كامل الخدمات في الأرياف، بسبب عدم توافر العتبة الضرورية من الزبائن في المراكز الريفية قليلة السكان، وهذا عامل مهم جداً في التنظيم المكاني لقطاع الخدمات السكانية في الأرياف، وبالمقابل تعتمد المدن على ظهيرها الريفي في السياحة القريبة.

تعدُّ كثافة المراكز العمرانية عاملاً مهماً في تباين حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكهم لها، إذْ إنَّ تبعثر المراكز العمرانية وتخلف النقل فيما بينها يزيد من درجة الاستقلالية والعزلة(أي الاعتماد على الذات في تأمين حاجات السكان من الخدمات)، مما يضاعف من الطلب على زيادة طاقة المنشآت الخدمية وأعداد العاملين في القطاع الخدمي[3]. وعندما تزداد كثافة المراكز العمرانية تتقوى العلاقات المكانية الخدمية بين هذه المراكز، الأمر الذي يسهم في تلبية حاجات

1 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية العمران، مرجع سابق ص266.

2 المرجع السابق ص. ص274- 275.

3 علي محمد دياب، جلال بدر خضرة، جغرافية السياحة والخدمات، مرجع سابق ص416.

السكان إلى الخدمات واستهلاكهم لها وتنظيمها المكاني أيضاً، وتختلف الخدمات السكانية كماً ونوعاً وتنوعاً تبعاً لنمط المركز العمراني، فالمراكز العمرانية الحضرية (المدن) ذات تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات السكانية، بخلاف المراكز العمرانية الريفية التي تتميز عموماً بقلة خدماتها ورداءة نوعيتها، في معظم الأحيان، فهي تفتقر إلى وجود كثير من الخدمات السكانية.

إن تطور الخدمات في المراكز العمرانية يجب أن يكون منسجماً ومتوافقاً مع النمو السكاني والتوسع العمراني في هذه المراكز[1]، وتتوسع المراكز العمرانية، بخاصة الحضرية منها(أي المدن) باتجاهات مختلفة بحسب طبيعة الأرض المحيطة بها، وبحسب المخطط التنظيمي لها، فبعض المدن تتخذ شكلاً دائرياً أو مربعاً أو مستطيلاً، وبعض المدن تتوسع بشكل متواصل دون انقطاع وبعضها الآخر بشكل مشتت لوجود أودية وجبال ومنخفضات و طرق سريعة وسكك حديدية. هذا كلّه يؤثر جلياً في توافر الخدمات السكانية وتنظيمها المكاني، حيث تعاني أطراف المدن غالباً من قلة الخدمات وانعدام بعضها أحياناً، كما أن الطابع التشتتي لبعض المدن يجعل توفير الخدمات للسكان كلّهم أمراً صعباً، لذا تعاني المناطق (أو الأحياء) المشتتة من قلة بعض الخدمات أو انعدامها[2].

تعاني المراكز العمرانية في البيئات الجافة من مشكلات في توفير المياه، تتمثل في قلة مصادر المياه وسوء توزيعها وزيادة السكان دون تطوير لخدمات تأمين المياه، فتتفاقم مشكلة تأمين المياه لسكان هذه المراكز[3].

يؤثر تنوع البنية الداخلية واستخدامات الأراضي داخل أجزاء المدينة، فهناك الجزء السكني والمركزي التجاري والخدمي والإنتاجي والترويحي وغير ذلك،

1 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية مرجع سابق ص79.

2 المرجع السابق نفسه ص.ص66-67

3 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص59 .

في توزع منشآت الخدمات السكانية، حيث نجد تركزاً للخدمات في الجزء السكني والمركزي من المدينة، وتقل الخدمات السكانية وتتشتت وتكاد تنعدم في الجزء الإنتاجي حيث تتركز المصانع والمعامل والورشات الصناعية، وتنعكس آثار التداخلات والتجاوزات في استعمال الأراضي داخل المدن، على عملية توفير الخدمات بأنواعها كلّها، مثل وجود ورشات الحدادة والنجارة ومحلات غسيل السيارات داخل المناطق السكنية، حيث تحتاج هذه الورشات والمحلات إلى كهرباء ومياه وفيرة تكون على حساب المنطقة السكنية ، هذا فضلاً عن الضجيج والازدحام الذي تحدثه هذه الورشات والمحلات.

10- **التقدم العلمي والتقني للمجتمع**: يمثل العلم الحلقة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره وتقدمه، فتوفير الأطر في مجال الإنتاج والخدمات يعتمد على العلم، وإن تخلف النظام التعليمي يعني هدم المجتمع وانهياره، لذلك عملت البلدان المتقدمة على تطوير نظمها التعليمية، وتأمين المتطلبات الأساسية كلّها بهدف تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والإداري والتقني، أمَا تردي أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة تعليمياً فأبقاها في دائرة التخلف والتخبط والظلام في المجالات كلّها ومنها المجال الخدمي، كما أبقاها دون فهم وإدراك حقيقي للأمور، ودون استيعاب للتطورات الحاصلة في العالم في مجال الإنتاج والخدمات[1].

توصّل الإنسان في مجال التقدم التقاني إلى تقنيات عالية في مجال عمل وإدارة الخدمات وبناها التحتية مثل نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد ونظام تحديد المواقع العالمي GPS، واستخدام الأجهزة الالكترونية والتقنيات الحديثة[2]. ومع ذلك فإن تجاوب الفروع الخدمية للمكننة والأتمتة قليل مقارنة بالفروع الإنتاجية، وعليه فهي قليلة التأثر بالتطورات التكنولوجية، واستطاع

1 المرجع سابق، ص74.

2 المرجع السابق ص49.

الإنسان بفعل تقدمه العلمي والتقني خلق بيئة مناسبة ومريحة بعيداً عن المؤثرات المناخية الخارجية، فبفعل التقنية ظهرت أجهزة متنوعة يستخدمها الإنسان في تطوير نوعية الخدمات، حيث استخدم تقنيات متطورة في التخلص من شدة الحر والبرد، فاستخدم التكييف أو التبريد في البيت والسيارة والمؤسسة التي يعمل فيها، كما أن التطور في مجال الخدمة الترفيهية والنقل والاتصالات جعلت عمليات التنقل والاتصال بسيطة ومحدودة التكاليف، كما توصّل الإنسان إلى طاقة نظيفة خالية من التلوث مثل الغاز والكهرباء والطاقة الشمسية، واستخدمت تقنيات جديدة في تنقية المياه ونقلها وخزنها، وأيضاً في التخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات[1]، ومع استمرار التقدم والتطور العلمي والتقني السريع في البلدان المتقدمة والبطيء في البلدان النامية، أدى ذلك إلى فجوة كبيرة بينهما في مجال توفير الخدمات السكانية ومستوى تطورها.

إن الاستخدام الصحيح للطاقات والإمكانات والظروف في البلدان المتقدمة مكنها من تخطيط الخدمات وتوفيرها وفق المعايير الدولية، كما أن استخدام منجزات التقدم العلمي والتقني في استثمار المواد المتاحة وحل المشكلات البيئية والتصدي للأخطار التي تواجه الإنسان ينعكس انعكاساً إيجابياً وكبيراً على حياة الإنسان بخاصة في مجال توفير الخدمات بفروعها كلّها[2]، أمَّا البلدان النامية التي تعاني من تخلف علمي وتقني واجتماعي فإنها تجد صعوبات ومشكلات كبيرة في توفير الخدمات بما يلبي حاجات السكان واستهلاكهم لها[3].

تؤدي مواكبة السكان للتطورات والمنجزات العلمية والتقنية(التكنولوجية) إلى زيادة الحاجة للتقانات مثل الأدوات الكهربائية المنزلية والهواتف المحمولة

1 المرجع السابق ص75.

2 خلف حسين الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص72.

3 المرجع السابق ص76.

والحواسب والإنترنت(الشابكة) وغيرها[1]. وهذا بدوره يجعل حياة الإنسان أغنى وأجمل ويزيد من وقت فراغه ويرفع من مستوى معيشته.

ينعكس التقدم العلمي والتقني الواسع الذي شهده ويشهده العالم في مجالات الحياة كلّها على فروع الخدمات السكانية حيث ازدادت كميتها وتحسنت نوعيتها وكفاءتها، فالإنسان يتطلع إلى الإفادة من كل ما هو جديد، ليواكب ما يشهده العالم من تطورات في مختلف جوانب الحياة. فعملية تقديم الخدمات يجب أن تكون مستمرة ومنسجمة مع التقدم العلمي والتقني ومع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وقد قُسِّمَ العالم على أساس امتلاك التكنولوجية إلى بلدان متقدمة ومتخلفة.

11- **الإدارة الخدمية**: تعدُّ الإدارات المسؤولة عن قطاع الخدمات السكانية، الموجه الأساسي لهذا القطاع الذي يحتل أهمية بالغة في حياة السكان في المراكز العمرانية والأقاليم على اختلاف أحجامها وأنوعها، وبصلاح الإدارة يصلح المجتمع وبفسادها يدب الخراب فيه[2].

تعدُّ إدارة الخدمات التي تعتمد المنهجية والتخطيط من العوامل المهمة جداً والركيزة الأساسية في توفير الخدمات والحد من مشكلاتها، أمَّا سوء الإدارة فيحول دون تلبية حاجات السكان من الخدمات وعدم تطور أساليب توفيرها ومعالجة مشكلاتها. كما أن قلة الخبرة التخطيطية للجهاز الإداري أو السلطات المحلية المسؤولة عن الخدمات وجهلها بالمعايير التخطيطية والتصميمية، وجهلها كذلك باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المنشآت الخدمية ومعالجة مشكلاتها، وإهمالها للمنشآت الخدمية ومحتوياتها، ينعكس سلباً على تلبية حاجات السكان من الخدمات واستهلاكها والتخطيط لها في المراكز العمرانية والأقاليم.

---

1 ممدوح شعبان دبس- جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص151- 152 .

2 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص72 .

يعدّ التخطيط الخطوة الأولى في سلم التطور التي ترتبط بالخلفية العلمية للمجتمع. وكل مشروع خدمي يجب أن يوضع وفق خطة معدة مسبقاً، وأي خطأ في التخطيط يؤدي إلى خسائر باهظة على صعيد الاقتصاد والمجتمع، ويجب أن لا يكون التخطيط آنياً وإنما يجب أن يأخذ بالحسبان المستقبل أيضاً. يحتاج تقدم الخدمات السكانية بفروعها كلّها إلى تخطيط مسبق بهدف رفع كفاءة كل فرع خدمي وأدائه ، لذا تستخدم البلدان المتقدمة أسلوب التخطيط بهدف تحقيق التقدم المتوازن في جوانب الحياة كلّها بما فيها الجانب الخدمي من أجل سعادة الإنسان، وهناك وزارات بخصوص الرفاهية والخدمة الاجتماعية في بعض هذه البلدان، أمَّا في البلدان النامية التي لا تتوافر في كثير منها برامج تخطيطية فإنها تعتمد أسلوب القرارات غير المدروسة، لذلك يسود هذه البلدان الفوضى والتخلف والتراجع في القطاعات الإنتاجية والخدمية كلّها، ويكون الإنسان ضحية القرارات غير المنطقية والجهل في التخطيط[1].

إن وجود إدارة حكيمة موحدة تنسق بين الجهات والهيئات المسؤولة عن فروع قطاع الخدمات السكانية يعدُّ مطلباً تخطيطياً، فوجود مثل هذه الإدارة يقلل من الوقت والجهد والمال عند إقامة المنشآت والشبكات الخدمية أو تطويرها، وعندما تعمل كل جهة أو إدارة خدمية بشكل منفرد ومستقل يزداد الوقت والجهد المبذول، كما تزداد التكلفة والهدر أيضاً. فمثلاً عندما تقوم الجهات المسؤولة عن الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي بأداء عملها بمفردها فإن النتيجة هي لوحة فسيفسائية للطريق نتيجة حفره أربع مرات، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. كما أن استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الخدمات وتوفيرها يعدُّ عاملاً مهماً في تطورها وزيادة كفاءتها. لذلك فمن الضروري أن يكون هناك تنسيقاً عالي المستوى بين الإدارات والمؤسسات ومديريات التخطيط ومراكز اتخاذ

1 المرجع السابق ص74.

القرار والهيئات الإقليمية والمحلية ذات الصلة بشبكات ومنشآت الخدمات والبنية التحتية، من حيث الإنشاء والعناية والصيانة بوصفها إرثاً حضارياً ينتقل من جيل إلى آخر، ولا يستطيع جيل واحد أن يقوم بمد شبكات وإقامة منشآتها إلا في حالات نادرة[1].

12- **النظام السياسي، والسياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية**: إن النظام السياسي يعني سلطة الحكم في مجتمع ما، ويؤدي النظام لسياسي دوراً مهماً في عملية التنمية المستدامة واستغلال الموارد وتوفير الخدمات السكانية وتطويرها كماً ونوعاً في المجتمع، ويمثل النظام السياسي قمة الهرم في إدارة شؤون الدولة، فإذا كان هذا النظام صالحاً صلحت حياة المجتمع، وإذا فسد انهارت مؤسسات الدولة واستشرى الخراب في جوانب الحياة الإنتاجية والخدمية كلّها[2].

إن رفع مستوى معيشة السكان وتحسين ظروف حياتهم من خلال تأمين حاجاتهم الخدمية كماً ونوعاً وتنوعاً لا يكون بالتمني ولا يأتي فجأة بل يحتاج إلى جهود صادقة منظمة وهادفة تقوم بها حكومات رشيدة تضع الخطط السليمة المدروسة المختلفة في أمدها، وتنفق المال العام في الأوجه الصحيحة وتوجه جهود الناس ومدخراتهم من أجل حل مشكلاتهم، بما فيها المشكلات الخدمية على اختلاف أنواعها من خلال تقديم مختلف أوجه الدعم المادي والمعنوي لتحقيق ذلك[3].

إن السياسة الحكومية السليمة والهادفة تتطلب من الحكومات السهر ورعاية حقوق الوطن والمواطن مغتنمة كل فرصة للتطوير والتحديث والعصرنة في

1 محمد صافيتا، البنية التحتية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجغرافية السورية العدد 24 للعام 2004م ص78.

2 خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سابق ص71

3 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية العمران، مرجع سابق ص.ص158-159 .

المجالين الإنتاجي والخدمي للحاق بركب الحضارة. يمكن الإشارة هنا إلى أن الجزء الأكبر من الخدمات في المجتمع الرأسمالي هي خدمات مأجورة تقدم عندما يُدفع ثمنها، وترتبط غالباً كميات استهلاك الخدمات ونوعياتها بمقدار دخل الزبون، وهذا ما جعل توزع الخدمات على السكان متبايناً جداً. أمَّا الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة الرأسمالية على حساب دخلها القومي فمحدودة جداً، وتتمثل في التعليم الابتدائي والأشكال الأولية البسيطة للرعاية الصحية والاجتماعية[1]. أمَّا في البلدان الاشتراكية فإن الخدمات المجانية هي السائدة في كثير من فروع الخدمات السكانية، مثل التعليم والصحة والسكن والطفولة ودور العجزة والمسنين وحتى السياحة والاستجمام، وعلى الرغم من مجانية الخدمات إلا أن السكان في هذه البلدان غير راضين عن القطاع الخدمي كماً ونوعاً وتنوعاً، وذلك بسبب رداءة نوعية هذه الخدمات من جهة، وعدم كفايتها وتلبيتها لحاجات السكان من جهة أخرى. وقد كان الهدف الأسمى لهذه البلدان تحقيق العدالة الاجتماعية في الممارسة بهدف تقريب مستوى حياة الناس في أقاليم البلد الواحد، ويمكن القول هنا: إن إزالة الفروق بين الأماكن أو بين المدن والأرياف أو بين الطبقات الاجتماعية أمر صعب المنال؛ لذا يجب تقليل هذه الفروق، فالناس درجات ويختلفون في مقدراتهم وحاجاتهم الاستهلاكية، فالعدالة هي في إعطاء كل ذي حق حقه بحسب جهده وبحسب ما يقدمه للمجتمع.

تجدر الإشارة هنا ونحن في صدد حديثنا عن السياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية إلى أن النظم الضريبية التي تفرضها الدولة على الخدمات السكانية أو على الأرباح السنوية للمنشاة الخدمية تؤثر في ثمن الخدمة، ومن ثمَّ في إمكانية استهلاك السكان لها في المراكز العمرانية والأقاليم. وقد تتحكم الحكومات في استهلاك الخدمات عن طريق إبقاء أجور العمال والموظفين

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية الخدمات، مرجع سابق ص99.

منخفضة كي لا تقدر إلا نسبة ضئيلة من السكان على شراء السلع النفيسة أو السيارات الحديثة أو الشقق الفاخرة.. الخ. ويضطر الناس إلى استهلاك المنتج الوطني ولو كان رديئاً في نوعيته أو غالياً في ثمنه أحياناً مع وجود هذه السلع ووفرتها في الأسواق، لأن الناس غير قادرين على الشراء ...الخ . ومن الشائع في البلدان النامية أن الطلب يكون أكثر من العرض على المساكن الرديئة أو الرخيصة، بينما المساكن الفاخرة يكون جزء مهم منها شاغراً ينتظر المشترين أو المستأجرين لكن بأموال طائلة، إن هذا الأمر لا يقتصر على المساكن فحسب بل يتعداه إلى أنواع الخدمات السكانية كلّها[1].

13- **الأمن والاستقرار السياسي**: إن الاحتلال والحروب والاضطرابات والفوضى وغيرها من الأمور التي تعكّر صفو الأمن والاستقرار في بلد أو مجتمع ما ، تؤثر بصورة مباشرة في قطاع الخدمات السكانية، حيث تصيبه بالشلل الجزئي أو الكلي أحياناً، ويجعل نيل الخدمة (الحصول عليها) محفوفاً بالمخاطر والصعاب التي قد تهدد حياة الزبون وتكلفه حياته أحياناً. فاضطراب الأمن وعدم الاستقرار السياسي بأشكاله كلّها هو عامل مُضر جداً في تأمين احتياجات السكان من الخدمات واستهلاكهم لها، وأيضاً في تطور أداء هذه الخدمات وكفاءتها وتنظيمها المكاني.

يتمثل تأثير الحروب والنزاعات العرقية والدينية والقومية وغيرها، في عدد الضحايا والمشوهين وهؤلاء هم من الفئة الشابة العاملة في المجالات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ونتيجة لذلك تزداد أعداد اليتامى والأرامل، كما أن الحروب تصيب المناطق التجارية والبنى التحتية الخدمية بالشلل، فضلاً عمَّا تخلفه الحروب من انتشار للأمراض والأوبئة والفقر وأحياناً يصل الأمر حد المجاعة وارتفاع أسعار السلع الغذائية والكساء والعجز الاقتصادي، فالحروب تفلس

1 المرجع السابق ص.ص133-134

الميزانيات وتعطل عمل القطاعات الاقتصادية بأنواعها كلّها، وتؤثر الحروب في حركة السكان من جراء الهجرة حيث تزداد أعداد اللاجئين والمشردين، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في توزع السكان وتأمين احتياجاتهم من الخدمات[1].يضاف إلى كل ما تقدم أنه مع انعدام الأمن والاستقرار تسود الفوضى ويغيب أو يضعف دور السلطة السياسية والإدارية فتكثر عمليات السطو والسرقة والاغتصاب وزراعة النباتات التي تصنع منها المخدرات كالحشيش والخشخاش وغيرها فتزداد أعداد المدمنين عليها كما في أفغانستان. وفي مقابل ذلك إن توافر الأمن والاستقرار السياسي في مجتمع ما يعدُّ حافزاً على توافر الخدمات وتطورها فيه، إذْ إنَّ استتباب الأمن يزيد من حرية حركة السكان ونشاطهم الإنتاجي والخدمي، كما أنه عامل مهم في ازدياد النفقات الأهلية والحكومية وكذلك الاستثمارات في قطاع الخدمات بدلاً من إنفاقها في الحروب والنزاعات، الأمر الذي يسهم في تأمين حاجات السكان من الخدمات واستهلاكهم لها، فتتطور الخدمات كماً ونوعاً وتنوعاً وهذا سينعكس على مستوى حياة السكان في المراكز العمرانية والأقاليم. فالمنشآت الخدمية تشاد في وقت السلم حيث تنمو وتزدهر وتتنوع تشكيلة طاقم الخدمات السكانية، أمَّا الحروب فتدمر كل ما شيده الإنسان في مدة قصيرة جداً.

14- **الوضع البيئي أو حالة البيئة**: تعدُّ البيئة النظيفة والهادئة مطلباً ضرورياً في أثناء اختيار مواقع المنشآت الخدمية، حتى تؤدي وظائفها بالشكل المطلوب، ولذلك تميل كثير من الخدمات نحو التوطن في ضواحي المدن مثل الخدمات التعليمية والصحية والسياحية والترويحية والرياضية وغيرها من فروع الخدمات السكانية. إن تلوث بيئات المراكز العمرانية الحضرية والريفية ومحيطها بالملوثات البشرية على اختلاف أنواعها مثل الضجيج، القمامة (النفايات)، التلوث بالغازات الضارة

1 محمد صافيتا، عدنان عطية، جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية، مرجع سابق ص. ص155-156

التي تطلقها المصانع والمعامل ووسائل التدفئة، ما يتدفق من مياه الصرف الصحي في الأنهار والأقنية والمنخفضات دون معالجة، وكذلك استخدام المبيدات الحشرية والهرمونات في إنتاج الخضار والفاكهة، هذه الملوثات كلّها تتسبب في كثير من الأمراض التنفسية والمعدية والسرطانية وغيرها، وهذا ما يستدعي وجود المزيد من منشآت الرعاية الصحية لمعالجة المرضى الذين تأثروا بهذه الملوثات، كما يستدعي توافر الأدوية اللازمة لعلاجهم، وهذا ما يزيد من الإنفاق في مجال الرعاية الصحية، حيث تصبح حاجة السكان ماسة إلى الخدمات الصحية.

إن الاختيار العقلاني الأمثل لمواقع المنشآت الخدمية يشترط وجود بيئة هادئة ونظيفة خالية من الملوثات البشرية، حتى تستطيع هذه المنشآت أن تلبي احتياجات السكان من الخدمات بالشكل المطلوب ودون مشكلات أو معوقات، مع الأخذ بالحسبان أن هناك بعض الخدمات ذات متطلبات بيئية عالية المستوى مثل: الخدمات السياحية، وبعض الخدمات الطبية الصحية التي تتطلب مساحة واسعة ونظافة وهدوءاً وإطلالات على مناظر جميلة مريحة للروح والعقل والجسد تعبق فيها روائح الأزهار والورود.

النتائج:

1- يتضح مما سبق أن تقييم جملة العوامل البشرية المؤثرة في احتياجات السكان إلى الخدمات واستهلاكهم لها والتنظيم المكاني لهذه الخدمات في المراكز العمرانية والأقاليم تشكل أحد الاتجاهات الرئيسة ومجالاً مهماً للدراسة في جغرافية الخدمات، وتضفي هذه العوامل على الدراسة الطابع الجغرافي، فدون دراسة تحليلية وتقييمية للعوامل المؤثرة في أي ظاهرة جغرافية كانت لا تكتمل الدراسة الجغرافية لهذه الظاهرة بما فيها الظواهر الجغرافية الخدمية.

2- تشكل العوامل البشرية منظومة متكاملة تتألف من 14 عنصراً (عـاملاً) هـي حجم السكان وحركتهم العامة، وبناهم(تراكيبهم) وأنمـاطهم، وحجـم وتركيـب مداخيلهم ومستوى معيشتهم، وخارطة توزعهم الجغرافي وكثافتهم في المكـان، ومستوى تطورهم الثقافي والحضاري، وأحجام مراكزهم العمرانية وخصوصيات هذه المراكز من حيث كثافتها ووظائفها وتخصصها وبنيتها، يضاف إلـى ذلـك إمكانية بلوغ الخدمة، والتقدم العلمـي والتقنـي للمجتمـع، والإدارة، والـسياسة الحكومية في مجال الخدمات السكانية، والأمن و الاستقرار الـسياسي، وأخيـراً حالة البيئة الطبيعية والحضارية.

3- تتفاعل هذه العناصر (العوامل) فيما بينها مشكلة منظومة متكاملة، وإن فقدان أي عنصر من عناصر هذه المنظومة يؤدي إلى خلل فيها ويجعلها قاصرة عـن أداء مهمتها في تحديد ملامح الشخصية الخدمية للمركز العمراني أو الإقليم من حيث الحاجة إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمها المكاني.

4- تشكل منظومة العوامل البشرية جزءاً لا يتجزأ من منظومة أكبر تشمل العوامـل المؤثرة في توزع الخدمات السكانية وتطورها في مكان ما، حيث تشكل كل مـن العوامل الطبيعية وكذلك الاقتصادية منظومتين متكاملتين أيضاً، وهذا يعنـي أن منظومة العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية مجتمعة تشكل منظومة شـاملة ومتكاملة تتألف من ثلاث منظومات طبيعية وبشرية واقتصادية، وتـسهم هـذه المنظومة الشاملة والمتكاملة في إعطاء ملامح الشخصية الخدمية العامة للمراكز العمرانية أو الإقليم.

5- تختلف قوة تأثير العوامل البشرية في حاجة السكان إلى الخدمات واستهلاكهم لها و التنظيم المكاني للخدمات السكانية بـاختلاف هـدف الدراسـة وموضـوعها واتجاهها ومستوياتها المكانية، حيث يختلف هذه التأثير بحـسب طبيعـة الفـرع الخدمي المدروس وخصوصيته، ومستوى تطور الخدمات السكانية في المركـز

العمراني أو الإقليم، وبحسب أنواع الدراسة في جغرافية الخدمات، هل هي دراسة لفرع خدمي واحد أم لكامل فروع المجمّع الخدمي في المكان، وبحسب المستوى المكاني للدراسة(بلد، محافظة، منطقة، مدينة، قرية، جزء من مدينة... الخ) كما تتباين قوة تأثير العوامل البشرية بحسب اتجاه الدراسة في جغرافية الخدمات(دراسة حاجة السكان للخدمات، استهلاك السكان للخدمات، التنظيم المكاني لفروع قطاع الخدمات السكانية)

6- يتضح مما تقدم أن هناك تداخلاً وتبايناً كبيرين بين العوامل البشرية ذاتها المؤثرة في جغرافية الخدمات من حيث الحاجة والاستهلاك والتنظيم المكاني ويظهر هذا التداخل والتباين واضحاً وجلياً في تنوع الأهداف والاتجاهات والموضوعات والمستويات المكانية للدراسة في جغرافية الخدمات

المقترحات:

1- تطوير الدراسات الخاصة بالعوامل البشرية المؤثرة في جغرافية الخدمات وتعميقها للتقليل من احتمال الخطأ والخلل في توزع قطاع الخدمات السكانية وتطوره في المراكز العمرانية والأقاليم.

2- ضرورة العمل الجماعي المثمر والبنّاء، والاستفادة من خبرات الجغرافيين والمختصين في علم الاجتماع والاقتصاد وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وغيرهم، والإفادة كذلك من خبرات البلدان المتقدمة علمياً في مجال الدراسات السكانية والعمرانية والخدمية من أجل تعميق الدراسات المتعلقة بالجوانب البشرية لإظهار أثرها في توزع الخدمات السكانية وتطورها في المكان بشكل دقيق ومتكامل فالإنسان هو غاية الخدمات وهدفها.

3- إعطاء منهج التحليل العاملي أهمية كبيرة في أثناء دراسة العوامل البشرية المؤثرة في جغرافية الخدمات، ودراسة هذه العوامل كمنظومة متكاملة ومتفاعلة بين عناصرها، حيث تتفاعل العوامل البشرية ضمن منظومتها ومع منظومة

العوامل الأخرى الطبيعية والاقتصادية في تحديد ملامح الشخصية الخدمية للمراكز العمرانية والأقاليم.

4- تختلف العوامل البشرية في قوة تأثيرها في جغرافية الخدمات السكانية، باختلاف هدف الدراسة وموضوعها، لذلك يجب أن تعطى هذه العوامل قوة تأثير متباينة.

5- إن دراسة العوامل البشرية على اختلاف أنواعها يجب أن تسبق بناء المنشآت الخدمية، وإذا كانت هذه المنشآت قائمة يجب توسيعها وتطويرها وتوزيعها على قاعدة هذه العوامل، ولا يمكن للتخطيط الخدمي أن يكون ناجحاً ومثمراً وملبياً لحاجات السكان من دون ذلك.

6- العمل على إيجاد قاعدة بيانات إحصائية متطورة لكل ما يتعلق بالجوانب البشرية على اختلاف أنواعها، وخاصة ما يتعلق بحجم السكان وحركتهم وبناهم وأنماطهم ودخلهم وخارطة توزعهم الجغرافي وكثافتهم وخصائص مراكزهم العمرانية وغير ذلك، فصحة البيانات ودقتها وحداثتها عامل مهم في إيصال الباحث إلى نتائج صحيحة ومفيدة، والعكس صحيح، فما بني على خطأ فنتائجه خطأ، والإفادة كذلك من تقنيات وبرامج الحاسوب والشابكة والاستشعار عن بعد في تعميق الدراسات الخاصة بالسكان والعمران والخدمات.

المراجع

1- آلاييف. أ. التخطيط الاقليمي في البلدان النامية، باللغة العربية العربية، ترجمة بشير الناشئ، دار التقدم، موسكو 1980م .

2- امصيلحي، فتحي محمد . جغرافية الخدمات- الإطار النظري وتجارب عربية. ط2، جامعة المنوفية، مصر،2001م.

3- دبس،ممدوح شعبان. جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق 2005-2006م

4- الدليمي، خلف حسين علي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية- أسس، معايير، تقنيات، ط1، دار صفاء، عمان، 2009.

5- دياب، علي محمد. خضرة، جلال بدر .جغرافية السياحة والخدمات، منشورات جامعة تشرين 2005- 2006م .

6- دياب، علي محمد، مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق 2009- 2010م .

7- صافيتا، محمد . المقداد، محمد رفعت . عطية،عدنان. أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق1999- 2000م.

8- صافيتا، محمد. عطية، عدنان . جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق 2005- 2006 م.

9- صافيتا، محمد. عطية، عدنان. جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق 2003- 2004 .

10- صافيتا،محمد. عطية،عدنان جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 2003-2004م .

الأبحاث باللغة العربية

1- عمورة، علي الميلودي. المعايير التخطيطية في المجال الحضري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لهيئة المعماريين العرب، طرابلس2001م .

2- صافيتا،محمد. البنية التحتية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجغرافية السورية العدد 24 للعام 2004م .

المراجع باللغة الروسية

1- أبراموف.م.أ، جغرافية الخدمة، قطاع الخدمات في الاتحاد السوفيتي،دار الفكر، موسكو 1985م

2- الكسييف.أ.ي، كوفاليف .س.أ، تكاتشينكو.أ.أ،جغرافية قطاع الخدمات- المناهج والمفاهيم الأساسية، تفير، روسيا، 1991م .

3- بارانسكي ن.ن، الجغرافية الاقتصادية والمقولة الاقتصادية، المطبعة الحكومية، موسكو 1956 م .

4- بوكشيشيفسكي. ف.ف، الحاجة إلى الخدمات بحسب تراكيب السكان وأنماط العمران، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو.1974.

5- ساوشكين. يو. ك، الجغرافية الاقتصادية- التاريخ، النظرية، المنهج التطبيق، دار الفكر، موسكو 1973م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/3/15